

تصميم أنموذج اقتصادي وصفي لتحفيز الاستثمار في العراق
(designing an economic model to enhance the investment
activing in Iraq)

Assis .prof.dr.mahdi salih dawai

university of diyala

college of admimistrtrtion economics

Email : mahdi _dawai@yahoo.com

الكلمة المفتاح : استثمار

أ.م.د مهدي صالح دواي

جامعة ديالى

كلية الإدارة والاقتصاد

ملخص البحث

منذ انطلاقة برامج التنمية بعد تأسيس الجمهورية العراقية في تموز ١٩٥٨ لم تنهياً البيئة الاستثمارية الانموذجية القادرة على نقل التجربة العراقية إلى مسارات التطور والنمو المستهدف مقارنة بالدول النامية الأخرى على الرغم من وفرة الموارد المحفزة للاستثمار، ولعل أهم عاملين معطلين لتلك النهضة هما عدم الاستقرار السياسي، وضعف الرؤية الإستراتيجية في إدارة وتحفيز الأنشطة الاقتصادية، والبحث بإطاره العالم يحاول إن يرصد الحلول المفترضة لتطوير الأنشطة الاستثمارية في العراق انطلاقاً من الواقع بمؤشرات الايجابية والسلبية .

تم تقسيم البحث على أربعة مباحث ، تناول الأول المشهد الحالي للاقتصاد العراقي بمؤشرات السلبية والايجابية . في حين تناول المبحث الثاني توصيفا تحليليا لأنموذج الاقتصاد الريعي ، بينما انتقل المبحث الثالث ليستشرف أنموذج الاقتصاد شبه الريعي بإطلاق صناعات الميزة المطلقة ، وكلا الأنموذجين يؤسسان لأنموذج متنوع تناوله المبحث الرابع وصولاً إلى رؤية إستراتيجية متكاملة.

المقدمة

منذ انطلاقة برامج التنمية بعد تأسيس الجمهورية العراقية في تموز ١٩٥٨، لم تنهياً البيئة الاستثمارية النموذجية القادرة على نقل التجربة العراقية إلى مسارات التطور والنمو المستهدف، مقارنة بالدول النامية الأخرى على الرغم من وفرة الموارد المحفزة للاستثمار ، ولعل أهم عاملين معطلين لتلك النهضة هما، عدم الاستقرار السياسي ، وضعف الرؤية الإستراتيجية في إدارة وتحفيز الأنشطة الاقتصادية، والبحث بإطاره العالم يحاول أن يرصد الحلول المفترضة لتطوير الأنشطة الاستثمارية في العراق ، انطلاقاً من الواقع بمؤشرات الايجابية والسلبية .

فرضية البحث :

تمثل البيئة الاقتصادية الجاذبة للاستثمارات ، الخيار الأقوى لانطلاقة الاقتصاد العراقي نحو العالمية .

مشكلة البحث :

يعاني الاقتصاد العراقي من وجود تناقض كبير يتمثل بوجود قاعدة هائلة من الموارد ، يقابلها تدنٍ في مستوى المعيشة ، وضعف الأداء الاقتصادي ، وتراجع شبه مستديم في مؤشرات التنمية البشرية .

اهداف البحث :

يهدف البحث إلى الزيادة المتدرجة والمخططة للتخصيصات الاستثمارية المحلية والأجنبية ، بما يؤدي إلى تحقيق الأهداف الآتية :

- ١- الانتقال بالاقتصاد العراقي من صفة الاقتصاد الريعي (أحادي الجانب) إلى اقتصاد ذي قاعدة إنتاجية متنوعة.
- ٢- تحقيق التوازن على مستوى الاقتصاد الكلي.
- ٣- الانتقال بمؤشرات التنمية البشرية إلى فئة (الدول المرتفعة التنمية البشرية).
- ٤- الانتقال بالاقتصاد العراقي من الإطار المحلي إلى الإطارين الإقليمي والدولي.
- ٥- تنشيط وتفعيل دور القطاع الخاص في إصلاح ، وإعادة أعمار الاقتصاد العراقي.

منهج البحث:

اعتمد البحث الطريقة الوصفية الاستنباطية لتحليل واقع الاقتصاد العراقي، ومحاولة صياغة أنموذج وصفي برؤية إستراتيجية .

هيكل البحث :

تم تقسيم البحث على أربعة مباحث ، تناول الأول المشهد الحالي للاقتصاد العراقي بمؤشراته السلبية والايجابية . في حين تناول المبحث الثاني توصيفاً تحليلياً لأنموذج الاقتصاد الريعي ، بينما انتقل المبحث الثالث ليستشرف أنموذج الاقتصاد شبه الريعي بإطلاق صناعات الميزة المطلقة ، وكلا الأنموذجين يؤسسان لأنموذج متنوع تناوله المبحث الرابع وصولاً إلى رؤية إستراتيجية متكاملة.

المبحث الأولالاقتصاد العراقي - المشهد المضطرب

يتداخل الأداء الاقتصادي مع بقية المنظومات السياسية والاجتماعية والتعليمية بشكل فوضوي غير منظم ، مما جعل العديد من المقومات عناصر ضعف وإعاقة لمؤشرات الاقتصاد الكلي ، وبهذا الاتجاه يمكن رصد الخصائص الآتية .:

أولاً: أزمة الفلسفة الاقتصادية

اتسم الاقتصاد العراقي بغياب التأسيسات النظرية ، مما غيب عنه مزايا التخطيط الاستراتيجي البعيد الأمد . فكانت إدارة الأنشطة الاقتصادية تبعا للمتغيرات السياسية. وأهدافها الوقتية ، ونظرا الى الصفة الريعية للاقتصاد العراقي فقد سيطرت الدولة على مجمل الفعاليات الاقتصادية ، مما أعطى للاقتصاد العراقي صفة الاقتصاد المدار مركزياً ، وبالتالي لم يتم اختبار النظرية الاقتصادية (الكلية والجزئية) عليه إلا بحدود ضيقة.

ثانياً : موارد ايجابية ومؤشرات سلبية١- الناتج المحلي الإجمالي

بالنظر الى الصفة الريعية للاقتصاد العراقي . فان الناتج المحلي الإجمالي (كمؤشر اقتصادي) أصبح أكثر تحسسا للمتغيرات الخارجية ، مما انعكس سلباً على برامج التنمية الاجتماعية والنمو الاقتصادي ، إذ بلغ الناتج المحلي الإجمالي ذروته في العام ١٩٨٠ ثم انحدر إلى الاسفل في سنة ١٩٩٥ ، حيث خسر أكثر من ٨٠% من قيمته قياساً بسنة ١٩٨٠ نتيجة الحصار والحروب ، وقد تحسن سنة ٢٠٠٣ (بعد التغيير السياسي) ، ثم تحسن تدريجياً بعد ذلك فحقق نمواً سنوياً بلغ معدله ١٣,٦% خلال (٢٠٠٣-٢٠٠٨)، ومع ذلك لم يصل الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٨ حتى إلى ٤٠% مما كان عليه في عام ١٩٨٠ .^(١)

٢- متوسط دخل الفرد

إن حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أخذت مساراً تنازلياً منذ نشوب الحرب مع إيران، إذ بلغ معدل النزول (٦%) خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠٠٨). فبينما كان الاقتصاد العراقي يتدهور بمعدل (٣,٣%) سنوياً، كان النمو السكاني بالعراق تصاعدياً بمعدل (٢,٧%) سنوياً، إذ ارتفع عدد السكان من نحو (١٤) مليون نسمة في العراق عام ١٩٨٠ إلى (٣٠) مليون نسمة عام ٢٠٠٨^(٢). ونتيجة لهذا النمو المعاكس بلغت نسبة (٢٣%) من السكان تحت خط الفقر، أي ما يقارب من (٦) ملايين من مجموع السكان.

٣- البطالة

يعجز الاقتصاد العراقي عن توفير فرص كافية لحوالي ٢٨% من القوى العاملة، حيث تبلغ البطالة في العراق (١٨%)، وحوالي (١٠%) آخرين يعملون بدوام جزئي^(٣)، وتعد المعدلات العالية للبطالة من أكبر التحديات الاجتماعية والاقتصادية في المرحلة الانتقالية، ونظراً إلى ارتباط هذا العامل بفرص نجاح العاملين السياسي والأمني، لذا لابد من إيجاد تخطيط دقيق لتوسيع قدرات القطاع الخاص على استيعاب عاطلين عن العمل ضمن مبادرات الشراكة بين العراق من جهة والأمم المتحدة والبنك الدولي من جهة أخرى..

٤ - ضعف مؤشرات التنمية البشرية

اعتاد تقرير التنمية البشرية (HDR) ، الذي يراه سنويا البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP) أن يحدد مواقع الدول ضمن ثلاثة تصنيفات للتنمية (مرتفعة ، متوسطة ، منخفضة) من خلال اعتماد ثلاثة مؤشرات رئيسة (الصحة ، التعليم ، الدخل) لصياغة دليل ترجيحي للتنمية البشرية ، وبسبب التداعيات السلبية للظروف السياسية والأمنية ، غاب العراق لسنوات عديدة عن إصدار تقرير وطني متكامل يمكن اعتماده دوليا لقياس التنمية البشرية فيه ، إلى أن صدر التقرير الوطني لحال التنمية البشرية لعام ٢٠٠٨^(٤). ومن خلال الرصد الدقيق لمؤشرات التنمية البشرية في العراق يمكن اعتماد النقاط التحليلية الآتية :-

- ١- ما تزال قيمة دليل التنمية البشرية في العراق تقع ضمن تصنيف مسار الدول المتوسطة التنمية بقيمة (٠,٦٢٣) ووفقا لإمكانيات العراق المادية والبشرية ، فإن هذه القيمة ما زالت متدنية قياسا بمجموعة الدول العربية المحيطة . إذ إن هنالك (٧) دول عربية تصنف (عالية التنمية البشرية) عالمياً.
- ٢- مازالت الأدلة الفرعية لمؤشرات التنمية البشرية (دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس - مقياس تمكين المرأة - دليل الفقر البشري) متدنية وفقا للمقارنات الدولية ، مما يعطي إشارات سلبية حول مدى الاستفادة من الإمكانيات البشرية .

المبحث الثاني

أنموذج الاقتصاد الريعي

أولاً: توصيف الأنموذج

هو أنموذج اقتصادي يتم التركيز فيه على الصناعة الاستخراجية (النفط والغاز والكبريت والفوسفات والزنابق الأحمر)، باعتبار هذه الصناعة قاطرة للنمو الاقتصادي في العراق في الأجلين القصير والمتوسط يتم فيهما تحقيق مبدأ الدفعة القوية لبقية قطاعات الاقتصاد ، بهدف توسيع وتنويع القاعدة الإنتاجية الحقيقية للاقتصاد العراقي .

ثانياً : مبررات الأنموذج

١- ضعف إسهام القطاعات الاقتصادية (غير الاستخراجية) في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ، إذ إن أسباباً عديدة تتعلق بتقادم المشاريع ، وضعف البنى التحتية ، والآثار السلبية للحصار الاقتصادي وعمليات السلب والتخريب التي تلت التغيير السياسي في العراق (٢٠٠٣) جميعها عوامل أدت الى التركيز على عوائد الصناعة النفطية في إعادة أعمار وتأهيل تلك القطاعات . والجدول (١) يشير إلى تشوه في مكونات الناتج المحلي الإجمالي .

الجدول (١)

نسبة مشاركة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي (%)

السنوات	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
القطاعات									
الزراعة والصيد والغابات	١٠,٨	١٠,٧	١٣,٥	١٤,٣	١٠,٩	١٣,٧	١٢,٩	١٠,٥	٧,٦
النفط الخام	٦١,١	٥٩,٢	٥٤,٨	٥١,٦	٤٧,٦	٤٢,٢	٤٠,٤	٤١,٨	٤٤,٥
الصناعة التحويلية	٤,١	٤,٤	٤,٣	٤,٦	٢,٣	٢,٢	٢,٢	٢,٣	٢,٢
الكهرباء والماء	٠,٩	١,٠	١,٣	٠,٧	١,٠	١,١	١,١	١,٥	١,٥
البناء والتشييد	١,٠	٢,٠	٢,٧	١,٠	١,٧	٣,٤	٣,٣	٣,٢	٣,٨

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية . سنوات متفرقة

٢- ضخامة احتياطي النفط العراقي ، إذ يبلغ الاحتياطي الثابت أكثر من (١١٥) مليار برميل والاحتياطي المحتمل بحدود (٢١٥) مليار برميل ، مما يجعله ثاني اكبر خزان نفطي معروف في العالم ، إذ أصبح يعادل ١٠% من الاحتياطي العالمي بمجموعه ، وبمعدل إنتاج يومي يبلغ (٣) مليون برميل ، فأن الاحتياطي الثابت يكفي لإنتاج (١٠٠) عام .^(٥)

٣- تشكل حصيلة الإيرادات النفطية الجزء الأكبر من الميزانية ، ولا تعود هذه الإيرادات إلى مستويات الإنتاج ، وإنما إلى الارتفاع المتصاعد في أسعار النفط والجدول (٢) يبين بوضوح الصفة الربعية للاقتصاد العراقي .

الجدول (٢)

حصيلة الإيرادات النفطية من الموازنات العامة % (*)

السنوات	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
النسبة إلى الميزانية العامة (%)	٩٨,٤	٩٨,٨	٩٧,٦	٩٥,٦	٩٥,٢	٩٧,١

المصدر : وزارة المالية ، دائرة المحاسبة

(*) فضلاً عن ذلك يمثل قطاع التعدين والمقالع ٧٠% من الناتج المحلي الإجمالي و ٨٠% من الصادرات

ثالثا : الصناعة الاستخراجية : قاطرة النمو خلال الرؤية الإستراتيجية طويلة الأمد
فان أنموذج الاقتصاد الريعي يستند في الأساس على تنشيط الاستثمار في حقل
الصناعة الاستخراجية (استخراج النفط والغاز المصاحب له) واعتماد هذه الصناعة
(قاطرة) نمو لقيادة الاقتصاد العراقي ، فالملاحظ إن عائد الاستثمار في هذا
القطاع يمتاز بالفترة الزمنية (السريعة والمضمونة) ، وبهدف تحفيز الاستثمار في
هذه الصناعة لابد من اعتماد الإجراءات الآتية .:

١- العمل على رفع مستوى إنتاج النفط العراقي إلى (٥) ملايين برميل يوميا في
نهاية الفترة الأنموذج (٢٠١٥) ، علما إن الإنتاج وصل إلى (٣,٧) مليون برميل
يوما في كانون الأول ١٩٧٩ ، في حين بلغ مستواه (٢,٥) مليون برميل في
العام ٢٠٠٩ مما يتطلب جهودا تشريعية وفنية وإدارية وتمويلية للوصول إلى
الهدف .

٢- التخطيط لسياسة نفطية طويلة الأمد تبدأ بإقرار قانون النفط والغاز ، وتمتد
لتشمل تشريعات تنظيم إيرادات النفط بالشكل الذي يزيد من علاقات الترابط مع
السياسة المالية ، كأن يتم اعتماد (قانون لضريبة الدخل على الإنتاج النفطي
والغازي) يخضع لها كافة منتجي الهيدروكربونات السائلة والغازية سواء كانوا
شركات عامة (حكومية) أو خاصة (محلية أو أجنبية) بهدف زيادة مصادر
التمويل عن طريق الإيرادات السيادية.

٣- الارتفاع التدريجي لنسبة النفقات الاستثمارية في الموازنة العامة لتصل (كهدف)
في نهاية فترة الأنموذج (٢٠١٥) إلى (٤٥%) من الميزانية العامة بعدما
استحوذت النفقات التشغيلية (الأجور والرواتب والطاقة التموينية وقيم مشتريات
الوقود) على معظم حصة النفقات في الميزانية العامة وكما يوضحها
الجدول (٣).

٤- الاستفادة من تجارب الدول النفطية المتطورة وتحديدًا تجربة النرويج في ما يتعلق
بإدارة الثروة النفطية ، والتشريعات والتعاقد والاستثمار الوطني ، إذ إن الاسترشاد
بتلك التجارب يجنب البلد الوقوع في أخطاء الاندفاع غير المبرمج^(٦).

جدول (٣)

حصة النفقات التشغيلية من الميزانية الفيدرالية السنوية (%)

٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	السنوات الحصة
٧٢,١	٧٩,٨	٧٠,٦	٦٥,٥	٨,٨	٨١,٨	حصة النفقات التشغيلية (%)

المصدر :- وزارة المالية - المركز العراقي للإصلاح الاقتصادي ٢٠١١.

رابعاً :- هيكل الاستثمار

١- تخطيط الاستثمار :-

وتتولاه إدارياً في هذه المرحلة وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي في إطار التخطيط الكلي الشامل ، وبهدف تعظيم الخطة ينبغي الالتزام بالمبادئ الأساسية الآتية :- (٧)
أ- الواقعية

بمعنى إن يتم تشخيص الواقع بشكل دقيق ، وتحديد سبل الارتقاء به ، بما يتلاءم وإمكانيات التنفيذ لتجنب المبالغة في الطموح.

ب- الشمولية

أي إن تغطي الخطة كل مصادر التمويل الممكنة وإن تكون شاملة بأهدافها وأثارها وإن تتناغم ومتطلبات التنمية المستدامة.

ج- المرونة

يجب إن تكون الخطة مرنة إلى الحد الذي تستوعب فيه قدراً مهماً من التحولات والالتزامات المحتملة لتجنب حالات الفوضى والمشاريع الجرفائية.

د - التكامل والاتساق

إي أن تكون أجزاء الخطة متكاملة ومترابطة في الأهداف والوسائل .

هـ - المزوجة بين الإلزام والديمقراطية

إي الإلزام بالقرارات المتخذة من قبل جهة واحدة تضع الخطة الخمسية وتتولى تنفيذها دون الإخلال بمبادئ الديمقراطية والمشاركة والشفافية .

و - توفير الكوادر التخطيطية المتخصصة**ي - الاستمرارية**

إي أن تكون للخطة قدرة على الاستمرار سواءا بتمديد سنوات الخطة ، أو التداخل مع خطط مستقبلية لاحقة .

١-التنفيذ :-

يقع الجزء الأكبر في تنفيذ الخطة على الدولة، بالنظر الى استحوادها على أهم مصادر التمويل للميزانية العامة ألا وهو الصناعة الاستخراجية ، وفي هذه المرحلة من الأنموذج فان عملية التنفيذ يجب إن يسبقها شرطان أساسيان يتحقق بموجبهما لاحقا الإطار الحاضن للاستثمار بنوعيه المحلي والأجنبي.

الشرط الأول : توفير البيئة الآمنة**الشرط الثاني : توفير البيئة القانونية الملائمة**

فعن طريق هاتين البيئتين يمكن للدولة إن تتطلق نحو الأنشطة الاستثمارية بثقة انجاز عالية ضمن الخطة المرسومة ، وبهدف تحقيق المرونة في سهولة بدء الأعمال الجديدة فان على الدولة إن تقوم بتسهيل متطلبات المستثمرين وذوي الأعمال والأفكار ، نحو الأنشطة الاستثمارية بعيداً عن الروتين والتعقيدات الإدارية والمالية . ونظرا الى أهمية هذا الهدف ، فقد أصبحت دول العالم تتنافس فيما بينها لتسهيل بدء الأعمال الجديدة، فبموجب المسح السنوي الذي يقوم به البنك الدولي

والذي جرى ل (١٨٣) دولة لسنة ٢٠١٠ ، نجد فيه الصورة القاتمة لحال العراق دوليا إذ احتل المراتب ١٤٦، ١٤٥، ١٥٠، ١٥٣ ، للأعوام ٢٠٠٧ ، ٢٠٠٨ ، ٢٠٠٩ ، ٢٠١٠ على التوالي^(٨) ، مما يتطلب توافر الجهود الاستثمارية لتسهيل البدء بالأعمال الجديدة .

٢- التمويل :

تقدر وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي الحاجة إلى الاستثمارات الضرورية لإعادة الأعمار في العراق لعام ٢٠١٠ ب (١٨٧) مليار دولار ، وان نسبة التمويل المحلي الممكن يعادل (٤٢%) ، وعليه فان المصادر التمويلية الأجنبية المطلوبة (استثمار أجنبي وقروض ومنح) تشكل (٥٨%) وبغياب المصادر التمويلية الأجنبية ، فان جهود إعادة الأعمار تتطلب ما لا يقل عن (٢٠) عاما^(٩). من هنا ينبغي إن يسهم أنموذج الاقتصاد الريعي في معالجة مشكلة التمويل عن طريق الإجراءات الآتية .:

أ- تحديد أهداف مرحلية لإعادة أعمار العراق ، كأن يتم التركيز في الخمس السنوات القادمة على إعادة أعمار منظومة الطاقة الكهربائية ، وشبكة الطرق والمطارات وتطوير صناعة البتروكيمياويات .

ب- التركيز على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، عن طريق آليات القروض المضمونة من البنك الدولي ، أو بنظام الاستثمار عن طريق المشاركة مع القطاع العام أو التسديد الأجل للمستحقات المالية.

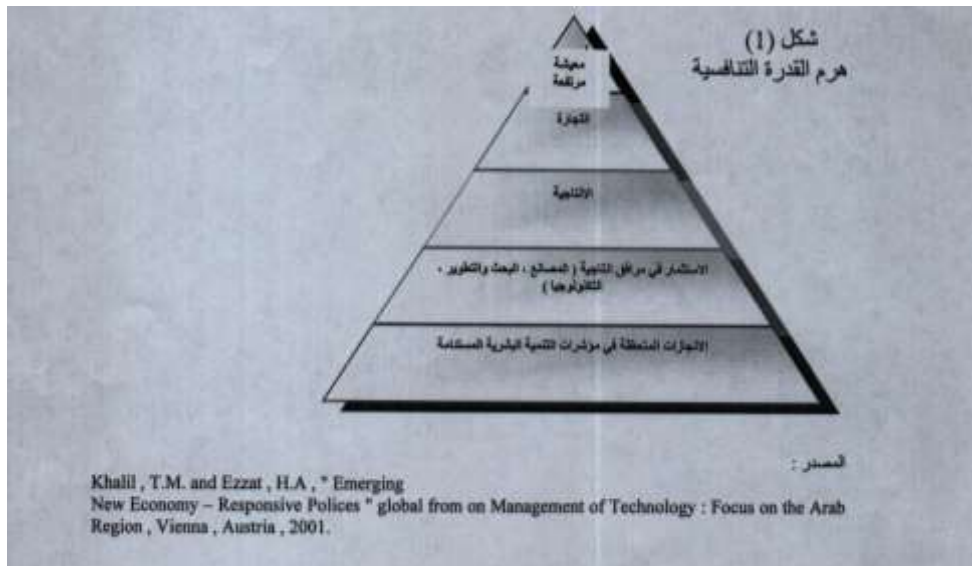
ج- إعادة تنظيم الموارد السيادية (الضرائب والرسوم) بما يؤمن توفير مصادر تمويلية تدعم النفقات التشغيلية بهدف رفع حصة النفقات الاستثمارية من مجمل تخصيصات الموازنة العامة .

خامسا : اتجاهات الاستثمار في النموذج الريعي :

١. يعد الاستثمار في تأسيس وتطوير البنى التحتية إحدى أهم التحديات التي تواجه الأنشطة الاستثمارية في العراق ، لذا يصبح من أولويات النموذج الريعي تخصيص المبالغ المناسبة لهذا النوع من الاستثمار ، وان يتم التركيز على الاستثمار الأجنبي لتنفيذ تلك المشاريع لضمان الجودة والسرعة في التنفيذ.

٢. الاستثمار في رأس المال البشري

إذ تتطلب النماذج الاقتصادية اللاحقة للنموذج الريعي تهيئة الكوادر المهارية الوسطى والعلية لإدارة الاستثمار بقطاعية العام والخاص، ويمكن النفاذ إلى هذا النوع من الاستثمار عن طريق تحقيق الانجازات في عناصر التنمية البشرية (الصحة - التعليم - الدخل) ، إذ بمقدور رأس المال البشري إن يزيد من القيمة المضافة للمدخلات عن طريق التعامل مع التكنولوجيات المعاصرة وتحسين القدرة التنافسية الوطنية بما يؤمن إمكانيات اعتماد النماذج الاقتصادية غير الريعية والشكل (١) يمثل هرم القدرة التنافسية بالاعتماد على قاعدة التنمية البشرية .



٣. تأسيس مناطق استثمارية :

إذ تعد هذه المناطق إحدى الحلول المهمة للنهوض بالاقتصاد العراقي من خلال تنويع قاعدته الإنتاجية ، ومرحلة أنموذج الاقتصاد الريعي يمكن أن تكون بداية لانطلاق تلك المناطق عن طريق وضع الأسس القانونية والإدارية والاقتصادية والتكنولوجية لها بهدف التهيؤ لمرحلة ما بعد الاقتصاد الريعي ، ويفترض أن تقوم مرحلة التأسيس على توافر عدد من الشروط المهمة منها:

أ. التأسيس بناء على الميزة التنافسية العالمية ، بهدف تأمين الأسواق لها ، انطلاقاً من مرحلة الاقتصاد الريعي ، ثم الاستفادة من الميزة المطلقة للموارد المتاحة ، وصولاً إلى الميزة التنافسية على المدى الطويل .

ب. توفير مستلزمات التقانة الحديثة من خلال إقامة شراكة مع الشركات العالمية المتخصصة ، على أن تتولى الدولة الريعية مهام التمويل في هذه المرحلة التأسيسية.

ج. بهدف ضمان تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لهذه المناطق ، ينبغي اختيار الصناعات وفقاً لوفرة وتنوع الموارد الإنتاجية ، فمثلاً إقامة منطقة استثمارية في محافظة البصرة (ذات الوفرة النفطية) تهتم بمشاريع صناعة الأسمدة والبتروكيماويات ، ومنطقة استثمارية في محافظة ديالى (ذات الطبيعة الزراعية) تهتم بإقامة مشاريع غذائية وتعليب وعصائر ومناطق أخرى في غرب وشمال العراق وفقاً لميزاتها المطلقة والتنافسية .

المبحث الثالثأنموذج الاقتصاد شبه الريعي**أولاً: توصيف الأنموذج**

وهو أنموذج اقتصادي يعتمد على الصناعة الاستخراجية (النفط والغاز والكبريت والفوسفات والزئبق الاحمر) باعتبار هذه الصناعة قاطرة لنمو الاقتصاد العراقي في الأجل المتوسط ، مع زيادة نسبة الاعتماد على مخرجات الصناعات الوطنية ذات الميزة المطلقة بمواردها الإنتاجية ، بهدف توسيع وتنويع القاعدة الإنتاجية الحقيقية للاقتصاد العراقي .

ثانياً : مبررات الأنموذج

تعتمد انطلاقة الأنموذج شبه الريعي على مستوى ونوع الانجازات المتحققة في الأنموذج السابق (الريعي)، مما يؤدي إلى توافر أرضية مواتية لاعتماد أنموذج أكثر تنوعاً بقاعدته الإنتاجية ، وفقاً للمبررات والمقومات الآتية :

١. استكمال متوقع لأهداف الأنموذج الريعي ومن أهمها :-

أ. تحسين البيئة الأمنية .

ب. البيئة القانونية المشجعة والجاذبة للاستثمار .

ت. تطور العنصر المهاري للمورد البشري.

٢. ارتفاع في حصة العوائد المالية النفطية ، استناداً إلى سعة الإنتاج (٥)

ملايين برميل / يومياً.

٣. الاقتراب من مزايا اقتصاد السوق ، وما تشكله من نقاط تحول غير نمطي

في الاقتصاد العراقي ، وفقاً لحزمة الإصلاحات المتطابقة مع توصيات

وشروط صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية .

ثالثا : الصناعات القائمة :

في هذه المرحلة من الاستراتيجية الشاملة ، يتم التركيز على عدد من الصناعات الاستخراجية (التحويلية) ، وغير الاستخراجية ذات التكنولوجيا " الكثيف العمل " ، لتحقيق النتائج الايجابية الآتية :

١. تصحيح الاختلال في الميزان التجاري العراقي عن طريق تعزيز الصادرات وتقليل الواردات

٢. معالجة مشكلة البطالة المزمنة من خلال التشغيل في صناعات كثيفة العمل .

٣. إن الاعتماد على صناعات الميزة المطلقة في عناصر الإنتاج سيؤدي إلى إمكانية اختراق الأسواق العالمية وفقا لمبدأ " الصناعات الرخيصة ذات الجودة العالية " .

وفقا لهذه المرحلة يمكن التركيز على الصناعات الآتية :

١. الإبقاء على الاستثمار في الصناعة الاستخراجية بمستويات إنتاج للنفط الخام ما بين (٥-٦) ملايين برميل يوميا حتى نهاية فترة النموذج (٢٠٢٠) .

٢. التركيز على الصناعات الاستخراجية التحويلية (البتروكيمياويات) وصناعات الغاز بما يحقق الاكتفاء الذاتي محليا .

٣. الاستثمار في السياحة الدينية ، إذ يتوقع الخبراء إن تصل إيرادات هذا القطاع إلى (٥) مليارات سنويا (١٥) ، مما يجعل من محافظات النجف وكربلاء وصالح الدين ذات خصوصية للجذب الاستثماري ، وبإضافة الاستثمار في السياحة التاريخية لمدن بابل وسامراء وذي قار والموصل ، والسياحة الترويحية في اربيل والسليمانية ودهوك ، تكون هنالك مجالات مضمونة لتعزيز أهمية هذا القطاع في تحقيق القيمة المضافة في الناتج المحلي الإجمالي .

٤. صناعة التمور ، بعدما كان العراق يضم (٣٤) مليون نخلة مطلع السبعينات من القرن الماضي (٣٠%) من أعداد النخيل في العالم ، أصبح الآن يضم (١٦) مليون نخلة لأسباب تتعلق بالحروب والأمراض والإهمال^(١١) ، وبعد تشكيل هيئة للنخيل في العراق يمكن لهذا المورد الزراعي إن يحقق إيرادات مالية هائلة ، لكون هذه الشجرة من موارد الميزة المطلقة في العراق ، ولدخولها في العديد من

الصناعات الغذائية والصناعية ، ويمكن اختيار مدن البصرة وكربلاء وديالى كمواقع لمعامل تمرور إستراتيجية.

٥. صناعات الامتيازات والتجميع :

إذ إن للعراق تجارب سابقة في الحصول على امتيازات التجميع من شركات أوروبية ويابانية لصناعة السيارات والأجهزة الكهربائية ، وبإضافة صناعات رائدة أخرى يمكن إن تسهم هذه الصناعات في تحقيق فوائض مالية ونقل خبرات ، واستيعاب الأيدي العاملة الماهرة .

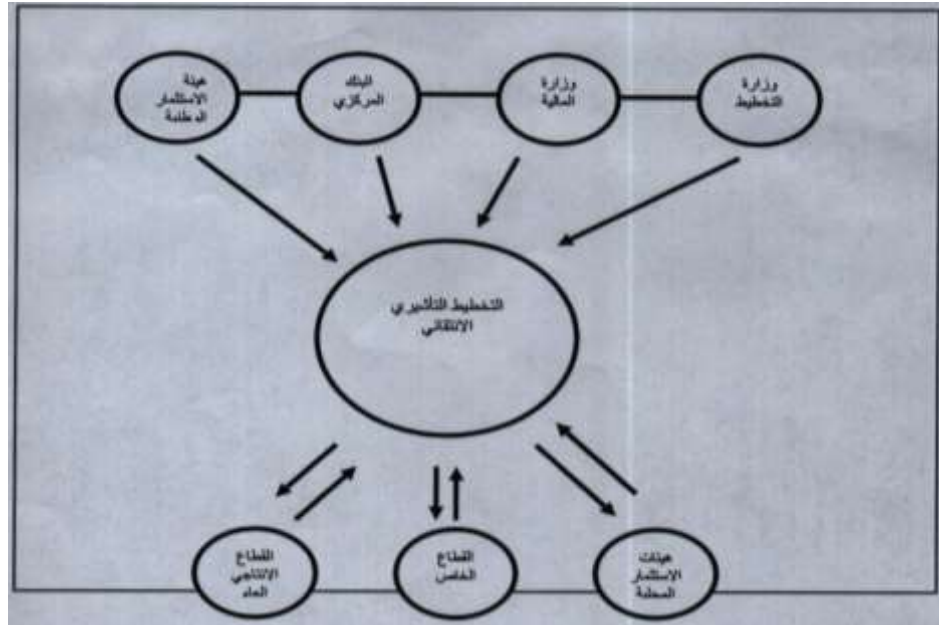
رابعاً: هيكل الاستثمار

١. التخطيط :

بعد إن تستكمل مستلزمات التخطيط ابتداء من انجاز التعداد السكاني العام وصولاً إلى استكمال هيئات الاستثمار المحلية في رسم خرائطها الاستثمارية ، يصبح بعدها بمقدور الدولة أن تضع خطة داعمة واسترشادية بمشاركة واسعة للقطاع الخاص ، واعتماداً على أدوات السياسة الاقتصادية الكلية (النقدية والمالية والتجارية) ، بما يؤدي إلى التأثير في حركة النشاط الاقتصادي في البلاد . دون أن تتخلى الدولة عن رعاية المشاريع ذات القدرات المالية الكبيرة في إطار التعاون المخطط مع بيئات استثمارية محلية وأجنبية ومنظمات دولية مساندة والشكل (٢) يشير إلى أهم عناصر التخطيط في هذه المرحلة .

شكل رقم (٢)

عناصر التخطيط التاشيري الانتقائي



المصدر : الباحث

٢. التنفيذ :

في هذه المرحلة من الاستراتيجية يكون الاقتصاد العراقي أمام ثلاثة اختبارات حقيقية لقياس قدراته التنفيذية :

الاختبار الأول:

مدى استفادة القطاع الخاص المحلي من نتائج الدولة التنموية الراعية في قيادة عملية التحول في صناعات الميزة المطلقة ، وصناعة الخدمات ، وبالتالي إمكانيته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي .

الاختبار الثاني :

مدى كفاءة الإدارة الاقتصادية للسلطتين التشريعية والتنفيذية في إدارة وتنفيذ ومتابعة الإصلاحات الاقتصادية ، وتنفيذ الالتزامات اتجاه المسؤوليات الدولية (صندوق النقد الدولي ، البنك الدولي ، منظمة التجارة العالمية ، وثيقة العهد الدولي ، الأهداف الإنمائية للألفية).

الاختبار الثالث :

مدى إسهام الاستثمار الأجنبي المباشر في مجمل الاستثمارات الوطنية.

٣. التمويل:

إن الإمكانيات التمويلية لهذه المرحلة تعتمد على الانجازات الآتية :

أ. إمكانية تخلص العراق من جميع الديون الخارجية ، فالمعروف إن بذمة العراق حتى نهاية ٢٠٠٤ ما يقارب (٦٦,٥) مليار دولار من مجمل الدين العام . ووجود عراق بلا ديون سيعزز من قدراته التمويلية المحفزة للاستثمار^(١٢).

ب. افتراض خروج العراق من البند السابع لميثاق الأمم المتحدة وإعفاؤه من ديون الحرب ، إذ بموجب قرار مجلس الأمن (٦٨٧) ، فرضت هيئة التعويض التابعة للأمم المتحدة أكثر من (٥٢) مليار دولار نتيجة غزو الكويت ، وبعد أن أوفى العراق بأكثر من (٢٧,١) مليار منها ، فإن إعفاءه من المتبقي سيتيح مجالا تمويلياً مهماً لدعم البيئة الاستثمارية^(١٣).

ج. من المتوقع وصول إنتاج النفط العراقي في هذه المرحلة لمستوى (٥-٦) مليارات برميل يومياً ، مما سيزيد من القدرات التمويلية اعتمادا على المصادر الريعية.

د. إمكانية عودة رؤوس الأموال المهاجرة بعد الانتهاء من الملف الأمني وزيادة الضمانات القانونية للمستثمر المحلي ، وينطبق ذلك على جذب رؤوس الأموال العربية وتحديدًا الخليجية منها نحو العراق

خامسا : اتجاهات الاستثمار في النموذج شبه الريعي :

بهدف تعزيز الروابط الخلفية والأمامية للاستثمار العراقي ، فإن تأكيد المكاسب المتحققة ، وضمان استمرارها سيتيح فرصاً أقوى وصولاً إلى مرحلة الاقتصاد المتنوع ذلك الاقتصاد القادر على تأمين متطلبات التخطيط والإدارة والتنفيذ والمتابعة بشكل يضمن الكفاءة والإنتاجية العالية . لذا فإن الاتجاهات الاستثمارية في هذه المرحلة تشمل:

١. الاستثمار في عناصر المحتوى الرقمي :

إذ تعد صناعة المحتوى المرحلة التأسيسية الثانية بعد تأسيس البنى التحتية ، وصولاً إلى كسر حاجز التقانة والدخول في مجالات صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، وتشمل صناعة المحتوى بمفهومه الشامل ، صناعة النشر الورقي والنشر الإلكتروني والإنتاج الإعلامي والإبداع الذهني وعناصر الشق الذهني لصناعة المعلومات من برمجيات وقواعد بيانات وبنوك المعلومات وقواعد معرفية أخرى . وبهذا الخصوص يمكن تأسيس مدن للتكنولوجيا تسهم في إشاعة التكنولوجيا الفائقة التطور، لتطوير الأداء المهاري وجذب الأيدي العاملة ، ورفع القدرات التصديرية والتنافسية للبلد مستقبلاً.

٢. الاستثمار في قطاع الخدمات الداعمة للاستثمار :

إذ يتم التركيز في هذه المرحلة على عدد من المجالات التي تؤمن سهولة عمل الأنشطة الاستثمارية ومن تلك الخدمات :

أ. تطوير القطاع المصرفي في اتجاه وسائل الدفع والادخار والتعامل المطورة .
ب. تأمين مراكز رجال الأعمال في كافة محافظات العراق لتأسيس مبدأ النافذة الواحدة .

ج. تأمين مطارات دولية متكاملة الخدمات .

د. إنشاء فنادق سياحية متكاملة الخدمات وبواقع (١-٢) في محافظات العراق هـ.
من المحتمل أن يكون العراق قد أنجز العديد من متطلبات الجذب للاستثمار الأجنبي المباشر ، وفقاً للعديد من التجارب العالمية ، فإن البيئة الاستثمارية العراقية مهيأة وفقاً للمؤشرات التي يضمها الجدول الآتي:- (١٥)

الجدول (٤)

تقييم مؤشرات البيئة الجاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر في العراق

ت	المؤشر	التقييم الحالي ٢٠١٠	التقييم المتوقع
١	بيئة اقتصادية وسياسية مستقرة	متوسط	عالي
٢	انفتاح السوق	متوسط	عالي
٣	تشريعات وضمانات قانونية	متوسط	عال
٤	العنصر البشري الماهر	متوسط	عال
٥	التقارب الجغرافي بين الدولة إلام والدولة المضيفة	عال	عال (القرب من اوربا)
٦	حجم السوق الداخلي	متوسط	عال
٧	المركز الجغرافي بين الأسواق الرئيسية	عال	عال
٨	سياسات نقدية ومالية محفزة	متوسط	متوسط
٩	البحث والتطوير	ضعيف	متوسط

المصدر : الباحث/ اعتمادا على مؤشرات دولية معتمدة.

المبحث الرابعأنموذج الاقتصاد المتنوع**أولاً: توصيف الأنموذج:**

وهو أنموذج اقتصادي يستند على قاعدة إنتاجية حقيقية ومتنوعة من خلال التركيز على الصناعات الاستخراجية الخام ، بهدف التمويل والاستدامة ، والصناعة الاستخراجية التحويلية ، بهدف الاكتفاء الذاتي والتصدير ، وصناعات الميزة المطلقة (الغذائية والخدمية) ، بهدف الاكتفاء والجذب السياحي ، وصناعات الميزة التنافسية (صناعات الامتياز والتجميع والمشاركة) بهدف الاكتفاء والتصدير ، في ظل إدارة كفؤة للاقتصاد ، يشترك فيها القطاع الخاص بشكل فاعل في قضايا التخطيط والتنفيذ والابتكار ، وصولاً إلى اقتصاد أكثر تفاعلاً وانفتاحاً على الأسواق العالمية .

ثانياً: مبررات الأنموذج :

١. إيجاد توازن مابين موارد العراق ونموه الاقتصادي .
٢. إمكانية مواكبة الاقتصاد العراقي للمتغيرات الدولية .
٣. الاستفادة من القاعدة المتنوعة للموارد للتقليل من آثار الأزمات المحلية والدولية.
٤. الانتقال بالتنمية البشرية في العراق إلى مستوى (عالي التنمية) وفقاً لأدلة البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة .

ثالثاً: الصناعات القائدة :

بعد إن تكتمل حلقات البنى المؤسسية بمنظوماتها التحتية والتكنولوجية والاجتماعية ، فإن جميع الصناعات تصبح قادرة على القيادة وتحقيق الدفعات (مبدأ الدفعات القوية) ، وصولاً إلى حالات مثلى للاقتصاد ، تصبح فيها الصناعات ذات قدرة للتأثير في المحيطين الإقليمي والدولي بما يؤمن للاقتصاد العراقي مبدءاً وفورات الحجم ذات القدرة على النفاذ إلى الأسواق العالمية .

رابعاً : هيكل الاستثمار :

١. تخطيط الاستثمار :

تمارس الدولة في هذه المرحلة تخطيطاً تأشيرياً وتوجيهياً للقطاعات الاقتصادية (ماعداء الاستخراجية) ، وتمثل الخطة في هذه المرحلة مجالا واسعا لخدمة القطاع الخاص دون إن يتعارض مع توجهات الدولة وأهدافها الاجتماعية وتقترب الرؤية في هذه المرحلة من الأنموذج المالي في شرق أسيا باعتماد مثلث (الدولة - القطاع الخاص - الجهاز المصرفي).

٢. التنفيذ :

في هذا الوقت من الاستراتيجية ، وفي ظل رؤية تشريعية تواكب مراحل الاستراتيجية ، فإن الحكومات المحلية (المحافظات) ستكون قادرة على اخذ دورها في تنفيذ برامجها الاستثمارية في تحقيق متطلبات التنمية المتوازنة ، على أن تكون الخطة التأشيرية المركزية إطارا عاما للإجراءات التنفيذية لتأمين التوزيع الجغرافي العادل للعوائد النفطية.

خامسا: اتجاهات الاستثمار في الأنموذج المتنوع :

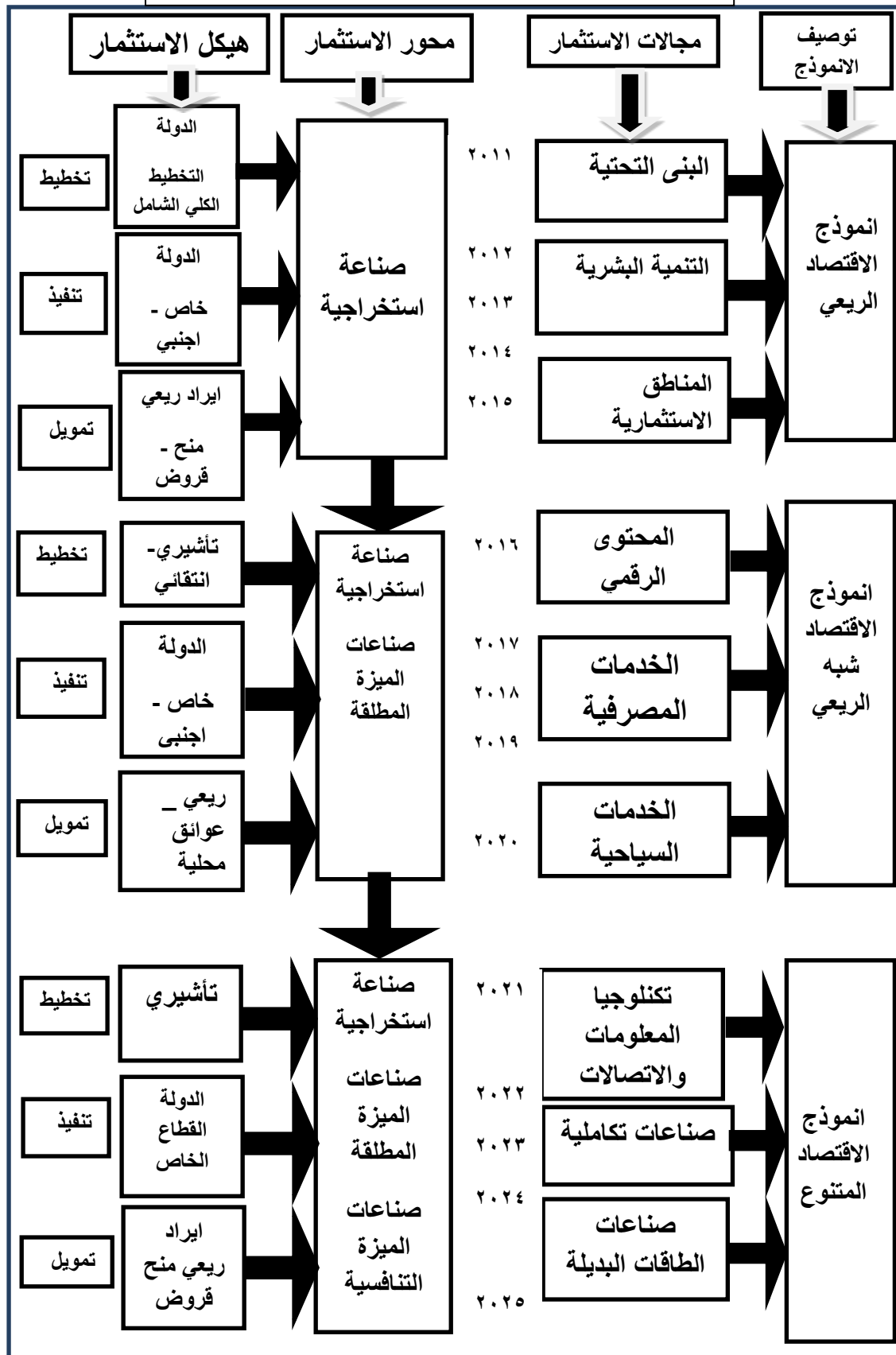
١. الاستثمار في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات :
إذ إن الاتجاه نحو الاقتصاد المعرفي أصبح احد استحقاقات التفاعل مع الاقتصاد الدولي المعلوم ، الذي يتطلب تامين ثورة رقمية في الأنشطة المصرفية والتجارية والخدمية المعززة للاستثمار في القطاعات الاقتصادية كافة .
٢. الاستثمار في صناعات متكاملة إقليمية ودوليا:
فالالاتجاه نحو التقارب الاقتصادي مع الدول الإقليمية يحتم تأسيس صناعات استراتيجية مشتركة ومتكاملة ، تؤمن درجات عالية من التنسيق والتنفيذ للاستفادة من مزايا الأسواق الواسعة والتنافسية .
٣. الاستثمار في صناعات الطاقة البديلة كالاستثمار في مجالات الطاقة النووية للإغراض السلمية واستثمار الطاقة الشمسية والطاقة المتولدة من المياه والرياح بهدف تامين بدائل مستقبلية للطاقة .

سادسا: أنموذج الاقتصاد العراقي

يبين الشكل رقم (٣) مخططا وصفيا لمراحل الأنموذج الثلاث ، انطلاقا من الاقتصاد الريعي ووصولاً إلى الاقتصاد المتنوع ، وبما يتلاءم مع إمكانيات العراق المتنوعة .

الشكل (٣)

أنموذج الاقتصاد العراقي رؤية إستراتيجية



المبحث الخامسالاستنتاجات والتوصيات

أولاً : الاستنتاجات :

١. مازال الاقتصاد العراقي يعاني العديد من التشوهات الهيكلية في مجمل فعالياته الاقتصادية غير النفطية ، مما يجعله اقتصادا ريعيا شديد التحسس اتجاه المتغيرات الدولية .
٢. وفقا للإمكانيات المادية والبشرية الحالية فانه يمكن اعتماد إستراتيجية شاملة طويلة الأمد ، تتبدى بمعدلات نمو بقيادة الصناعات الاستخراجية ، وفي الأمد المتوسط بقيادة الصناعات الاستخراجية وصناعات الميزة المطلقة ، وفي الأمد الطويل الصناعات الاستخراجية وصناعات الميزة المطلقة وصناعات الميزة التنافسية .
٣. تعد النشاطات الاستثمارية المحلية والأجنبية (محور الإستراتيجية) ، مما يعطي الأولوية لإطلاق تشريعات ، وتأسيس بنى تحتية ومؤسسية قادرة على تهيئة المناخ الاستثماري الدائم .
٤. يمثل الاستثمار في رأس المال البشري المدخل الأكثر فاعلية لرعاية جميع الأنشطة المحلية والأجنبية ، مما يعطي الأولوية نحو اعتماد نظام تعليم واكتساب خبرات قادرة على التعايش مع رموز الاقتصاد المعاصر .
٥. تتوقف نجاحات الإستراتيجية على عناصر الإدارة الكفوءة والإرادة في إحداث التغيير لدى كل من السلطتين التشريعية والتنفيذية .

ثانياً : التوصيات :

١. ضرورة تبني فلسفة اقتصادية واضحة ومرنة تأخذ بنظر الاعتبار خصوصية التجربة العراقية، وتراعي المتغيرات الدولية.
٢. الالتزام بوضع خطة إستراتيجية من ذوي التخصص ، وتحديدًا في مرحلتي الإعداد والتشريع ومتابعة التنفيذ ، على أن تعد تلك الخطط من الثوابت الوطنية لتقليل آثار المتغيرات السياسية الطارئة.
٣. التركيز على إشاعة ثقافة الاستثمار من خلال إطلاق برنامج واسع للأعلام الاقتصادي لرصد الأنشطة الاستثمارية بشكل دقيق وشفاف .
٤. التركيز في المرحلة الأولى (٥) سنوات على رفع سقف الإنتاج النفطي إلى (٥) ملايين برميل يوميًا لدعم الموازنتين التشغيلية والاستثمارية .
٥. إصدار تشريعات راعية للقطاع الخاص والاستثمار الأجنبي لضمان الجذب الاستثماري.
- تنمية القدرات الابتكارية عن طريق رعاية جهود البحث والتطوير والتدريب من خلال رفع التخصّصات المالية الداعمة لهذه الفعاليات.

Abstract

Since the start of economic development programs in Iraq after the revolution of 1958 , not preparing a good investment ,despite the abundance of resources ,and perhaps the most important reasons to block the growth of the twin political instability ,and poor strategic vision in the management and stimulate investment activities .

Teshe search includes an attempt to monitor the economic realities in ordrer to find solutions for the development of investment activities through link the between the present and future times

Search has been divided into four sections . the first is description of the Iraqi economy according to the positive and negative indicators.the second phase analyzed the rentier economy ,which is characterized by Iraq in the short and medium time,while the third section is expected to stage semi-rentier economy thorough the adoption of absolute advantage industries ,Both stages are establish a diverse model in order to reach a strategic vision of the Iraqi economy.

أولاً: الهوامش

- ١- د. محمد علي زيني ، الاقتصاد العراقي ، الماضي والحاضر وخيارات المستقبل ، دار الملاك للفنون والاداب والنشر ، بغداد ، ٢٠١٠ ، ص ٤٥٤ .
- ٢- المصدر السابق ، ص ٤٥٤
- ٣- Report of(OCHA)and(IAU)WWW lauiraq.org.
- ٤- التقرير الوطني لحال التنمية البشرية ٢٠٠٨ ن وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي وبيت الحكمة ، بغداد . ٢٠٠٩ .
- ٥- للمزيد انظر : د.حسن لطيف كاظم الزبيدي وآخرون ، النفط العراقي والسياسية النفطية في العراق والمنطقة ، مركز العراق للدراسات ، بغداد ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٧ .
- ٦- للمزيد حول التجربة النرويجية انظر : فاروق القاسم ، النموذج النرويجي ، ادارة المصادر البترولية ، سلسل عالم المعروف ، العدد ٣٧٣ ، الكويت ، آذار- ٢٠١٠ .
- ٧- انظر في ذلك : د. دكتور محي الدين ، التنمية والتخطيط الاقتصادي ، دار النهضة ، بيروت ، ١٩٧٥ . د. مجيد مسعود . المفاهيم الأساسية للعملية التخطيطية ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، ١٩٨٩ .
- ٨- MEES.14 September.2009.p.17
- ٩- د.كمال البصري ، العجوة الاستثمارية ودور هيئة الاستثمار العراقية ؟.
- ١٠- Http:\\WWW.siironline orq\\alabwab\\edare
- ١١- تقديرات وزارة الزراعة ، هيئة النخيل .
- ١١- للمزيد انظر: د. نبيل علي ، البرمجيات ومهمة توظيف المعرفة ، مجلة العربي الكويتية ، العدد (٥٤) كانون الاول ، ٢٠٠٣ .
- ١٢- Reuters “FACTBOX –Breakdon of Iraqis foreign debt “ Monday , May 26 ,2008, <http://uK.reuters.com> \article print? articled =UKL266059420060526

١٣- للمزيد حول الموضوع انظر : د.رضا عبد السلام ، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة المكتبة العصرية ، القاهرة ٢٠١٠، ص ٩٩-١٠١.

ثانياً: المصادر

- ١- د. محمد علي زيني، الاقتصاد العراقي، الماضي والحاضر وخيارات المستقبل ، دار الملاك للفنون والاداب والنشر ، بغداد ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٧ .
- ٢- التقرير الوطني لحال التنمية البشرية ٢٠٠٨ ن وزارة التخطيط والتعاون الانمائي وبيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٩ .
- ٣- د.حسن لطيف كاظم الزبيدي وآخرون ، النفط العراقي والسياسة النفطية في العراق والمنطقة ، مركز العراق للدراسات ، بغداد ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٧،
- ٤- فاروق القاسم ، النموذج النرويجي ، إدارة المصادر البترولية ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد ٣٧٣، الكويت ، اذار - ٢٠١٠.
- ٥- د.عمر محي الدين ، التنمية والتخطيط الاقتصادي ، دار النهضة ، بيروت ، ١٩٧٥ .
- ٦- د.مجيد مسعود ، المفاهيم الأساسية للعملية التخطيطية ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، ١٩٨٩.
- ٧- د. كمال البصري . العجوة الاستثمارية ودور هيئة الاستثمار العراقية .
- ٨- د. نبيل علي ، البرمجيات ومهمة توظيف المعرفة ، مجلة العربي الكويتية .العدد (٥٤) كانون أول ، ٢٠٠٣.
- ٩- د. رضا عبد السلام ، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة المكتبة العصرية ، القاهرة ٢٠١٠، ص ٩٩ - ١٠١
- ١٠- Report of (OCHA) and (I AU)WWW.lauiraq.org.
- ١١- MEES 14 September .2009 .P.17
- ١٢- Http:\\WWW.siironline.org \\alabwab \\edare
- ١٣- Reuters “ FACTBOX –Breakdown of Iraq’s foreign debt “ Monday,May 26, 2008,http : \\uk.reuters.com \\article articleid=UKL266059420060526